Publication	Alam Al Mal
Date	January 15, 2017
Circulation	60,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Health minister: Prices of 3,000 drugs, out of 12,000, raised; patients' interests top our priorities
Page	03
Reporter	Abdel Megid Abdallah

وزير الصحة: السوق المصرى به ١٢ الف صنف دوائى والزيادة تشمل ٣ آلاف صنف فقط.. ومصلحة المريض هدفنا

الشركات لم تخفض انتاجها وبعض مؤسسات الدواء جمعتها وحجبتها فحدثت النواقص

الزيادة ١٥٪ للأدوية المحلية و ٢٠٪ للأدوية المستوردة وزيادة ١٠٪ فقط من علاج الامراض المزمنة بعد لقاء مع شركات الادوية المحلية والعالمية

كتب: عبدالمجيد عبدالله

أكد الدكتور أحمد عماد الدين راضى وزير الصحة والسكان أن زيادة أسعار الأدوية فى مصر لن تتجاوز ٣٠٠٠ صنف من بين ١٢ الف صنف دوائى متداول فى السوق المصرى، وهو ما تتراوح نسبته ١٥٪ للأدوية المحلية و ٢٠ ٪ للأدوية المستوردة، فيما تضمنت تلك النسبة عدد قليل من أدوية علاج الأمراض المزمنة لا تتجاوز ١٠٪ ، مشيرا الى أن هذا العرض جاء بعد عدة أجتماعات بمشاركة الاجهزة الرقابية بالدولة مع شركات الادوية المحلية والعالمية، وتم التوصل الى هذا المقترح التوافقي، وسيتم الاعلان عن الأدوية التى زادت تسعيرتها من خلال مؤتمر صحفى مساء غدا الخميس.

وأوضح وزير الصحة أن شركات الأدوية عرضت فى بادىء الأمر زيادة سعر جميع أصناف الادوية بنسبة زيادة سعر الصرف، نظرا لزيادة سعر المادة الخام التى تستوردها والتى تضاعف سعرها مع تضاعف سعر الدولار، إلا أن ذلك تم رفضه من جميع الجهات.

ثم تقدمت الشركات بطلب اخر بعد اجتماعهم مع وزير الصحة لزيادة سعر جميع الادوية بنسبة ٥٠٪، فيما وجد أنه يمثل عبء كبير على المواطن المصري، وذكرت وقتها شركات الادوية بأن رفض عرضها سوف يترتب عليه توقف الانتاج، والاستيراد، إلا أن هذا العرض تم رفضه أيضا من وزير الصحة، ومجلس الوزراء، ومجلس الشعب.

وما كان من شركات الأدوية إلا أن تقدمت بعرض ثالث يتلخص فى أن يتم زيادة اسعار ٣٠٪ من منتجات كل شركة كل ٣ أشهر بنسبة ٥٠٪ من سعرها، وبالتالى خلال ٩ اشهر تصبح كل منتجات الشركات من الادوية قد ارتفع سعرها، ولكن هذا العرض قبل بالرفض من وزير الصحة ومن مجلس الوزراء ومن مجلس الشعب.

وأشار وزير الصحة ان متابعة ملف الدواء يتم من خلال لجان على أعلى مستوى، ومن القيادة السياسية وكما يتضح من العروض السابقة للشركات، فإن الحكومه لم ترضخ لشركات الادوية، بل أن مصلحة المريض المصرى كانت هى الأساس للتفاوض والتوصل الى حلول، رغم أن الجميع يعلم أن شركات الادويه تعرضت لضغوط ماليه ضخمة نتيجة تحرير سعر الصرف ونحن نحترم ذلك، ولكن كان يجب ان تحدث هذة الزيادة حتى لا يختفى الدواء، وتتوقف الصناعة، وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة المريض المصرى بسبب نقص الدواء، وهذا ما دفع الحكومة لرفع السعر بشكل مناسب لتوفير الدواء وبمقدار لا يتناسب مع زيادة سعر الصرف بأى حال من الأحوال.

وأضاف وزير الصحة ان الدواء هو الشئ الوحيد فى مصر الذى يتداول بالتسعيرة الجبرية ولا يوجد دواء واحد يخرج الا من خلال تسعيره من ادارة التسعير .

وقال وزير الصحة انه تم مراجعة ٣٥٠٠ دواء حتى الان بنسبة حوالي٩٢٪ من الادوية المقدمة من الشركات لتحديد الأصناف التى سيتم قبولها او رفضها ، مشيرا الى أن المراجعة تتم عن طريق فصل ادوية علاج الأمراض المزمنة، عن غيرها، بالأضافة الى مراجعة كل دواء لعلاج الأمراض المزمنة على حدة للتأكد من توافر المثائل والبدائل فى السوق المحلى له عن طريق لجنة تسعير الدواء المنعقدة منذ ١٠ ايام، مؤكدا أن جميع المراحل تلك يتم متابعتها يوميا من قبله ،ومن قبل رئيس مجلس الوزراء الذى جاء الى ديوان عام الوزارة ليتابع اخر مستجدات عمل اللجنة بنفسه.

الجدير بالذكر ان التسعيرة الجبرية هى ما تصدره الوزارة وبشروط التطبيق التى تضعها على اخطار التسعيرة الجبرية وكافة السنوات السابقة كان يتم الاشتراط على التشغيلات الجديدة منعا لتخزين وحجب الدواء عن المواطنين .

ومن ناحية أخرى أشاد وزير الصحة والسكان بموافقة شركات الدواء على العرض النهائى بعد الحاح الوزارة والحاح الحكومه على أن كل المنتجات التى يزيد سعرها لا تتعدى من ١٥-٢٠ من منتجاتهم بالكامل، رغم أن الزيادة الدولاريه شملت كل المنتجات.

واكد وزير الصحة ان شركات الانتاج لم تخفض انتاجها ولم تقلل استيرادها وان مشكلة نقص الادوية حدثت بسبب حجب بعض المؤسسات للأدوية بعد تجميعها من السوق المحلى طمعا فى تحقيق مكاسب بعد زيادة أسعارها، وهذا ما تصدت له ادارة النواقص التى حصرت الادوية الناقصة فى السوق، ووجدت أنها لاتتراوح ما بين ٢٥٠الى ٣٠٠ صنف من اجمالي ١٢ الف صنف، لافتا الى أن هذا النقص سوف يتلاشى بمجرد الاعلان عن التسعيرة الجديدة.